الأمم المتحدة
S/PV.4863
مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون
مؤقت

الجلسة ٤٨٦٣

الأربعاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٢/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد منينديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد رتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيدة داتشو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخالتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1027)

03-62150 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1027)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أتوكي إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1027)، والتي تتضمن نص التقرير النهائي الذي أعده فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”**إن مجلس الأمن، إذ يحيط علما** بالتقرير النهائي (S/2003/1027) الذي أعده فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والثروات الأخرى بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي اختتم أعماله، ويؤكد الصلة القائمة، في سياق استمرار التراع، بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بالأسلحة، التي أبرزها الفريق؛

”**يدين** استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد، ويشير إلى أنه ما فتئ يدين هذه الأنشطة إدانة قاطعة، إذ أنها تعد من الأسباب الرئيسية لاستمرار التراع، ويعيد تأكيد أهمية وقف هذه الأنشطة عن طريق فرض الضغوط الضرورية، عند الاقتضاء، على الجماعات المسلحة وعلى المهربين الضالعين في هذا الاستغلال وعلى سائر الجهات الفاعلة الضالعة فيه؛

”**يحث** جميع الدول المعنية، وخاصة دول المنطقة، على اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه الأنشطة غير القانونية بالشروع في تحرياتها الخاصة، بما في ذلك اللجوء، حسب الإمكان، إلى السبل القضائية، استنادا إلى المعلومات والوثائق التي جمعها الفريق أثناء عمله وأحالها إلى الحكومات، وإبلاغ المجلس عند الاقتضاء؛

”**يعيد تأكيد** عزمه على أن يرصد عن كثب الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٤٩٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ويعرب عن نيته التصدي

لمشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بأساليب منها احتمال إنشاء آلية رصد؛

”**يشدد** على أن قيام الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية بإعادة بسط سلطة الدولة فورا على جميع أرجاء البلد، وبإنشاء الإدارات المختصة لحماية ومراقبة أنشطة الاستغلال، سيشكلان عنصرين من العناصر الحاسمة لإنهاء نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

”**يشجع** الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية على التنفيذ التام للقرارات المتخذة في صن سيتي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في إطار الحوار بين الأطراف الكونغولية؛

”**يشجع** الدول ومنظمات قطاع التجارة والهيئات المتخصصة على رصد التجارة في المواد الخام الواردة من المنطقة لوضع حد لنهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما ضمن إطار عملية كمبرلي؛

”**يشجع** الدول والأوساط المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية على توفير المساعدات اللازمة للحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية وعلى التعاون تعاونا وثيقا من أجل دعم إنشاء مؤسسات وطنية قادرة على كفالة استغلال الموارد الطبيعية استغلالا يتسم بالشفافية ويحقق فعلا مصلحة الشعب الكونغولي؛

”**يعرب** عن رغبته في أن يسفر عقد مؤتمر دولي في وقت مناسب بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية عن التشجيع على تعزيز التعاون الإقليمي لصالح كافة الدول المعنية؛

”**يعرب** عن نيته مواصلة تتبع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/21.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.